



التاريخ: 2018/06/06

## عام على حصار الشعب القطري

الحصار انتهاك صارخ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية  
أجندات سياسية عبثية لدول الحصار استنزفت حقوق المواطنين والمقيمين في دول  
الخليج

إصرار دول الحصار على إجراءاتها يستدعي تدخل أمميا لمحاسبة هذه الدول  
وتعويض المتضررين

بحلول اليوم الخامس من يونيو/ حزيران 2018 أكمل الحصار المفروض على قطر من قبل المملكة  
العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر عامه الأول، تحت ميولات مختلفة  
وأجندات سياسية عبثية لدول الحصار استنزفت حقوق المواطنين والمقيمين في دول الخليج.

وكانت السعودية والبحرين والإمارات ومصر في 5 يونيو/حزيران 2017، قد قطعت علاقاتها  
الدبلوماسية مع قطر، ثم تبع ذلك فرض حصار اقتصادي على قطر، حيث أمرت الدول الخليجية الثلاثة  
بإطرد المواطنين القطريين وعودة مواطنيها من قطر في غضون 14 يوما، وسمحت تلك الحفاضة فرض  
دول الحصار قيودا شامنة على السفر للمواطنين، كما منعت نقل البضائع إلى قطر من المصانع أو  
الشركات المنتجة الموجودة في تلك الدول، بالإضافة لمنع الطيران القطري من المرور في اجزاء تلك  
الدول أو الهبوط في مطاراتها.



في 23 يونيو/حزيران، أصدرت دول الحصار الأربعة قائمة ضمت 13 مطلباً إلى قطر لإنهاء الحصار كانت ترمي في أغلبها لإرغام قطر على انتهاك حقوق الإنسان والنهائي مع ما تمارسه تلك الدول من انتهاكات، حيث تقدم تلك المطالب مطلب إغلاق قناة الجزيرة ووسائل إعلام أخرى وهو اعتداء مباشر على حرية الصحافة والنق في حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى عدد من المطالب الأخرى ساقته دول الحصار للاستهلاك الإعلامي لتبرير مسلكها غير الشرعي.

أثر الحصار اضررت بالمواطنين القطريين والمقيمين في قطر صرراً بالغاً كما أصاب ذلك انصرار مواطنين خليجيين أجبرهم الحصار على تشتيت عائلاتهم وتغيير الأرقام من 8254 سعودياً، و2349 بحرينياً، و784 إماراتياً كانوا يعيشون في قطر منتهم الحصار إضافة إلى 1927 قسرياً كانوا يعيشون في تلك البلدان.

الحصار الاقتصادي المفروض على قطر ومنع تصدير أي منتجات إنبعا من دول الحصار أو الاستيراد منها، ومنع وصول رجال الأعمال والأفراد إلى ممتلكاتهم وأعمالهم كبدهم خسائر فادحة.

وفي سابقة خطيرة قامت المملكة العربية السعودية بمنع انمات من المواطنين والمقيمين في قطر من أداء شعائر الحج والعمرة في العام الماضي بوضع شروط تعسفية تعجزية أمنهم، والامتناع عن وضع أي صماتة لسلامتهم حيث قامت السلطات السعودية في بداية الحصار بطرد المعتمرين القطريين وملاحقتهم في الشعائر المقدسة دون أن تسمح لهم بإتمام مناسك العمرة.

ولا زالت السلطات السعودية تضع شروطاً تعجزية أمام الحجاج والمعتمرين ضارية يعرض الحائظ كل المطالبات الدولية عرض الحائط لتسهيل أداء هذه الشعائر أمام المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

حتى التعليم تضرر بشكل بالغ حيث أثر الحصار على 213 طالباً وطالبة من دولة قطر بدرسون في جامعات دول الحصار أبلغوا من قبل دول الحصار أنه تم إنهاء دراستهم ومنعوا من أي طريق للطلعن



على هذا الفرار التعسفي ، بالإضافة إلى 706 طلاب وطالبات يدرسون في جامعة قطر أجبرتهم بلدانهم على مغادرة الدوحة.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تؤكد أن الحصار المفروض على قطر هو انتهاك صارخ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية، وأن دول الحصار تتحمل المسؤولية المباشرة عن كل الأضرار السلبية التي لحقت بالمواطنين والمقيمين في قطر ودول الحصار جراء هذا الحصار .

وتشير المنظمة إلى أن دول الحصار فشلت في إقناع المجتمع الدولي أن حصارها لقطر مشروع، كما فشلت في تبرير إجراءاتها بترجيح مكافحة الإرهاب، فذلك الحجة بائنة مستهلكة من كل الأنظمة المسبودة.

وتدعو المنظمة دول الحصار إلى الكف عن تقييد الموارد والجهود في قضايا لا طائل منها ترسخ الانقسام والانتهاك لحقوق، في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة العربية والعالم إلى تكريس الجهود لحل الأزمات الدائمة التي تعصف بالمنطقة والتصدي لجرائم الاحتلال في فلسطين المحتلة.

وتلفت المنظمة إلى أن إصرار دول الحصار على إجراءاتها التعسفية وإبعادها في تشديد الحصار وتخليط أثاره، يستدعي تدخلًا أمميًا لكسر إرادة المحاصرين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمحاسبة هذه الدول وتعويض المتضررين.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا